زين البحرين تُكرَّم الشبكة الأكثر تتويجا بجوائز «أوبن سيجنال» في المملكة

مُنِحت 10 جوائز شملت أفضل شبكة في البحرين من حيث التغطية والجودة وتجربة الألعاب

عزّزت زين البحرين حضورها خلال مشاركتها في المؤتمر العالمي للجوال (MWC) برشلونة 2026 الذي، بعد تكريمها من قبل شركة Opensignal لكونها الشركة الأكثر حصداً للجوائز في مملكة البحرين. ويُعد هذا المؤتمر، الذي تنظمه الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)، أكبر وأهم قمة عالمية في مجال الاتصال، حيث يجمع كبار مشغلي الاتصالات ورواد التكنولوجيا والمبتكرين الرقميين من مختلف أنحاء العالم، وهو ما يجعل هذا التكريم دليلاً قوياً على تميّز شبكة زين البحرين، ويعزّز مكانتها ضمن منظومة الاتصالات العالمية.

وخلال هذا المؤتمر الدولي، تم تكريم زين إلى جانب عدد من شركات الاتصالات العالمية، بعد حصولها على 10 جوائز، من بينها جائزة أفضل شبكة في البحرين من حيث التغطية والجودة وتجربة الألعاب الشاملة، وذلك وفق أحدث تقرير Mobile Network Experience Awards الصادر عن شركة Opensignal.

وقد أسهم هذا الإنجاز في ترسيخ مكانة زين البحرين كالشبكة الأكثر تتويجاً في المملكة، ولعب دور محوري في تصدّر مملكة البحرين المركز الأول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن مؤشر التميز العالمي للشبكات الصادر عن Opensignal لفئة «جميع الأجهزة».

ويعكس هذا التقدير الاستثمارات المتواصلة لزين البحرين في توسيع سعة الشبكة، وتحديث البنية التحتية، والارتقاء بجودة الأداء بما يضمن تجربة اتصال متقدمة للعملاء في مختلف أنحاء المملكة.

وفي إطار هذه الاستراتيجية، واصلت الشركة جهودها في توسيع وتحديث شبكات الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G) في مختلف أنحاء المملكة، بما يعزز خدمات النطاق العريض الثابت والمتنقل. كما تسهم هذه الجهود في تمكين استخدامات الجيل الخامس المتقدمة، وتقديم حلول رقمية متكاملة تلبي الاحتياجات المتنامية للأفراد وقطاع الأعمال والجهات الحكومية، ودعم الرؤية الرقمية لمملكة البحرين.

وتعليقاً على هذا الإنجاز، قال عمار بوعلي، المدير التنفيذي للاتصال بالشبكة وبروتوكول الإنترنت والأمن السيبراني وإدارة المرافق في زين البحرين: «إن حصول زين البحرين على هذا التكريم خلال مؤتمر MWC برشلونة 2026، الذي يجمع قادة قطاع الاتصالات العالمية لرسم مستقبل الاتصال، يعزز من دور زين البحرين كقوة أساسية تدفع التميز الرقمي على المستويين المحلي والإقليمي. ويعكس هذا الإنجاز سعينا المتواصل نحو تحقيق أعلى معايير جودة الشبكة، والتزامنا

بالابتكار، وحرصنا على تقديم تجارب رقمية متقدمة تمكّن عملاءنا وشركاءنا من المؤسسات. كما يؤكد هذا التقدير نجاح استثماراتنا الاستراتيجية في البنية التحتية للجيل القادم ورؤيتنا طويلة المدى لدعم نمو رقمي مستدام.»

ومن خلال الابتكار المستمر وتحديث البنية التحتية، تواصل زين البحرين بناء منظومة رقمية متطورة تدعم المؤسسات من خلال حلول اتصال قابلة للتوسع، وخدمات الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية، وقدرات الشبكات الذكية، إلى جانب الارتقاء بالتجارب الرقمية اليومية للمستهلكين في مختلف أنحاء المملكة.

البحرين بخير

○ بقلم:
عدنان أحمد يوسف

في لحظة إقليمية تتسم بقدر كبير من التحديات وعدم اليقين، تثبت مملكة البحرين مرة أخرى أن اقتصادها يمتلك من المرونة والقدرة على التكيف ما يجعله قادراً على تجاوز الصدمات، والاستمرار في تحقيق نمو متوازن ومستدام. الأرقام الرسمية الصادرة عن التقرير الاقتصادي لعام 2025 ليست مجرد مؤشرات رقمية، بل تعكس تحولات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد الوطني، تؤكد أن مسار التنويع الاقتصادي يسير بثبات ونجاح.

فقد سجل الاقتصاد البحريني نمواً حقيقياً بنسبة 3.5% خلال عام 2025، مدفوعاً بشكل رئيسي بنمو الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.1%، في مقابل تراجع طفيف في الأنشطة النفطية بنسبة 0.3%. والأهم من ذلك أن مساهمة الأنشطة غير النفطية بلغت 85.8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تعكس بوضوح نجاح السياسات الاقتصادية في تقليص الاعتماد على النفط وتعزيز مصادر الدخل البديلة.

وتتجلى قوة هذا التحول في الأداء القطاعي المتوازن، حيث حققت قطاعات حيوية مثل الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وخدمات الإقامة والطعام، نمواً لافتاً بنسبة 6.4%، فيما واصلت الأنشطة المالية والتأمين تسجيل أداء قوي بنسبة 5.6%، مدعومة بمكانة البحرين كمركز مالي إقليمي متقدم. كما سجلت قطاعات التشييد والنقل والتخزين نمواً جيداً، إلى جانب تحسن أداء الصناعة التحويلية والتجارة والتعليم، ما يعكس اتساع قاعدة النمو الاقتصادي وتنوع محركاته.

أما على مستوى الأداء الفصلي، فقد جاء نمو الناتج المحلي بنسبة 4.6% في الربع الرابع من عام 2025 مدفوعاً بنمو قوي للأنشطة غير النفطية بنسبة 7.4% ليؤكد أن الزخم الاقتصادي يتسارع، وأن الاقتصاد البحريني يدخل عام 2026 وهو في وضعية قوية نسبياً، رغم التحديات المحيطة.

ولا يمكن إغفال التطور في المؤشرات الدولية، حيث حققت البحرين مراكز متقدمة عالمياً، من بينها المركز الأول في تشريعات التجارة الإلكترونية، والتصنيف ضمن الفئة (A) في نضج الحكومة الرقمية، إلى جانب تقدمها في بيئة الابتكار. هذه الإنجازات ليست شكلية، بل تعكس تطور البيئة التشريعية والمؤسسية، وتعزز جاذبية الاقتصاد للاستثمار، وهو ما يظهر أيضاً في وصول رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 17.7 مليار دينار بحريني.

في المقابل، لا يمكن قراءة هذه المؤشرات بمعزل عن الواقع الإقليمي، حيث تشهد المنطقة ظروفاً استثنائية قد تنعكس على حركة التجارة والتصدير وتدفقات الاستثمار. ومن الطبيعي أن تتأثر معدلات النمو نسبياً خلال عام 2026 نتيجة هذه العوامل، سواء من خلال تباطؤ بعض الأنشطة أو ارتفاع تكاليف التشغيل.

إلا أن ما يميز الاقتصاد البحريني هو قدرته على امتصاص الصدمات، وهو ما يتعزز اليوم بفضل التوجيهات السامية لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، التي شملت إطلاق حزمة داعمة للاقتصاد، من أبرزها تكفل صندوق التعطل بدفع أجور العاملين في القطاع الخاص لشهر أبريل، إلى جانب توجيه البنوك لتأجيل أقساط الأفراد والشركات لمدة ثلاثة أشهر. هذه الإجراءات تمثل تدخلاً اقتصادياً حيويا يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ودعم السيولة في السوق، بما يضمن استمرار النشاط الاقتصادي وتقليل آثار التباطؤ.

وتاريخياً، أثبتت مثل هذه السياسات فعاليتها في تسريع التعافي الاقتصادي، كما حدث خلال فترات سابقة خاصة في فترة مرض كورونا، حيث ساهمت في حماية الشركات، والحفاظ على الوظائف، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني. ومن المتوقع أن تنعكس هذه الحزمة بشكل إيجابي على أداء القطاعات المختلفة خلال عام 2026، بما يدعم استمرار النمو عند مستويات جيدة رغم التحديات.

إن قراءة المشهد الاقتصادي البحريني اليوم تقود إلى خلاصة واضحة: نعم، هناك تحديات، لكن الأسس الاقتصادية أصبحت أكثر صلابة، ومحركات النمو أكثر تنوعاً، والسياسات الاقتصادية أكثر مرونة واستجابة. وعليه، فإن التوقعات تشير إلى أن الاقتصاد البحريني سيواصل تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال عام 2026، مع احتمالية تسجيل تعاف سريع بمجرد تحسن الظروف الإقليمية والدولية. البحرين اليوم ليست فقط قادرة على الصمود، بل مهيأة للانطلاق مجدداً، مستندة إلى رؤية واضحة، ومؤسسات قوية، واقتصاد مرن.. لذلك يمكن القول بكل ثقة إن البحرين بخير.

خطوة نوعية جديدة ضمن مسيرة التحول الرقمي بالشركة..

«عقارات السيف» تطلق المساعدة الذكية «سارة» عبر الواتساب لتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية

أعلنت شركة عقارات السيف إطلاق المساعدة الذكية «سارة» عبر تطبيق الواتساب، في خطوة نوعية جديدة تعكس تسارع وتيرة التحول الرقمي في الشركة، وتؤكد التزامها بتبني حلول مبتكرة تسهم في تطوير منظومة العمليات التشغيلية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمستأجرين والشركاء عبر مختلف مشاريعها.

ويعد إطلاق «سارة» من أوائل المبادرات من نوعها في القطاع العقاري في مملكة البحرين، حيث يأتي كجزء من توجه استراتيجي متكامل يهدف إلى إعادة تصميم تجربة العمليات اليومية من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يحقق مستويات أعلى من الكفاءة والسرعة والمرونة في تقديم الخدمات.

وتم تطوير وتصميم «سارة» من قبل فريق بحريني من كوادر الشركة، بهدف دعم منظومة إدارة المرافق والعمليات التشغيلية، من خلال تسريع إجراءات معالجة تصاريح العمل، وأتمتة جمع البيانات وإدخالها في الأنظمة المعتمدة، بما يسهم في تقليص زمن إنجاز الطلبات، وتحسين دقة التنفيذ، وتقليل الاعتماد على الإجراءات التقليدية، الأمر الذي يعزز من إنتاجية فرق العمل ويرفع كفاءة الأداء التشغيلي.

○ أحمد يوسف.

○ يوسف رشدان.

○ المساعدة الذكية «سارة».

وتوفر «سارة» قناة تواصل رقمية ذكية عبر الواتساب تتيح للمستأجرين والشركاء التفاعل وتقديم الطلبات ومتابعتها بسهولة وعلى مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مع قدرة على الاستجابة الفورية لمختلف الاستفسارات التشغيلية، بما يعزز تجربة المستخدم ويضمن استمرارية الخدمة بكفاءة عالية، كما تم تطويرها لتتكامل بسلاسة مع أنظمة العمل القائمة، بما يدعم تدفق المعلومات ويعزز من سرعة اتخاذ القرار.

كما تسهم في إعادة تعريف آليات العمل اليومية من خلال تنظيم الطلبات وتوجيهها ومعالجتها بشكل منهجي، إلى جانب دعم بناء قاعدة بيانات تشغيلية دقيقة تُسهم في تحسين جودة المخرجات التشغيلية، وتعمل كوادر الشركة على تطوير «سارة» بشكل مستمر لتوسيع نطاق استخدامها وإضافة مزيد من القدرات الذكية التي تواكب تطور احتياجات العمل.

وبهذه المناسبة، صرح أحمد يوسف، الرئيس التنفيذي لشركة عقارات السيف، قائلا: «يمثل إطلاق المساعدة الذكية «سارة» خطوة متقدمة ضمن استراتيجيتنا للتحول الرقمي، ويعكس توجهنا نحو توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لإحداث نقلة نوعية في كفاءة عملياتنا التشغيلية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة إلى جانب الاستثمار في الكوادر الوطنية، التي أثبتت قدرتها على تطوير وتنفيذ حلول تقنية متقدمة بما يعكس جاهزيتها لقيادة مسيرة التحول الرقمي داخل الشركة».

وأضاف «ننظر إلى «سارة» كنقطة انطلاق نحو بناء منظومة رقمية أكثر تكاملاً ومرونة، وسنواصل تطوير قدراتها وتوسيع نطاق استخدامها بما يدعم فرق العمل ويعزز سرعة الاستجابة ويرتقي بتجربة المستأجرين والشركاء».

من جانبه، قال يوسف رشدان، مدير تكنولوجيا المعلومات في شركة عقارات السيف، قائلاً: «تم تطوير «سارة» استناداً إلى فهم دقيق لاحتياجات فرق العمليات اليومية، حيث ركزنا على تبسيط الإجراءات وتحويلها إلى مسارات رقمية سلسة تحد من الاعتماد على المعالجة اليدوية، بما يضمن سرعة التعامل مع الطلبات ووضوح مراحل تنفيذها».

وأضاف: «حرصنا كذلك على أن تكون «سارة» متكاملة مع الأنظمة التشغيلية القائمة، بما يتيح تدفق البيانات بشكل آني ودقيق، ويسهم في تحسين جودة المخرجات التشغيلية ودعم اتخاذ القرار، مع العمل المستمر على تطويرها لتواكب التوسع في احتياجات العمل وتعزز كفاءة الأداء اليومي».

وتواصل عقارات السيف من خلال هذه المبادرات المهمة الاستثمار في تطوير بنيتها الرقمية وتبني أحدث الحلول التكنولوجية، بما يعزز جاهزيتها لمواكبة متطلبات المستقبل، ويرسخ مكانتها كشركة رائدة في قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول في مملكة البحرين، عبر تقديم تجربة متكاملة قائمة على الابتكار والكفاءة والاستدامة.

إطلاق دليل جودة الحياة المهنية بالتزامن مع يوم الصحة العالمي

○ بشرى الهندي.

في إطار الزخم العالمي المتنامي حول تعزيز الصحة النفسية والرفاه الوظيفي، ومع احتفاء العالم بـ«يوم الصحة العالمي»، أعادت جمعية جودة الحياة المهنية تسليط الضوء على أهمية بناء بيئات عمل صحية ومستدامة، مؤكدة أن الاهتمام بالصحة النفسية لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان الإنتاجية والاستقرار المؤسسي.

وفي هذا السياق، نظّمت الجمعية ندوة افتراضية متخصصة، بمشاركة نخبة من الخبراء والمختصين في مجالات الصحة النفسية والصحة العامة، لمناقشة التحديات المتزايدة التي تواجه العاملين في بيئات العمل الحديثة، وسبل تعزيز التوازن بين الحياة المهنية والشخصية.

كما ناقش المتحدثون ما يُعرف بـ«المربع الذهبي للصحة»، الذي يشمل النشاط البدني المنتظم، والتغذية المتوازنة، وبناء علاقات اجتماعية صحية، النوم الكافي المريح، باعتبارها ركائز أساسية لتعزيز الرفاه الوظيفي وتحقيق التوازن المستدام بين العمل والحياة.

وفي تصريح لها، أكدت بشرى الهندي أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار الدور الحيوي الذي تضطلع به جمعية جودة الحياة المهنية في دعم مفاهيم الرفاه الوظيفي، وتعزيز الوعي المؤسسي بأهمية الصحة النفسية كعنصر محوري في تطوير بيئات العمل الحديثة. وأوضحت أن الجمعية تعمل على تمكين الأفراد والمؤسسات من تبني ممارسات صحية مستدامة، بما ينعكس إيجاباً على جودة الحياة والإنتاجية الوطنية. وأضافت أن الجمعية تواصل إطلاق مبادرات نوعية وبرامج توعوية متخصصة، تسهم في ترسيخ ثقافة جودة الحياة المهنية، وتدعم التوجهات الوطنية والإقليمية نحو بناء بيئات عمل أكثر مرونة وأماناً من الناحية النفسية.

هل تحجز تذاكر الطيران الآن أم تنتظر؟

ضغوط حادة على الطيران العالمي ونقص وقود يهدد موسم الصيف

يشهد قطاع الطيران العالمي ضغوطًا غير مسبوقة نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار وقود الطائرات، مدفوعًا بتداعيات إغلاق مضيق هرمز، ما انعكس بشكل مباشر على عمليات شركات الطيران حول العالم، ودفعها إلى إلغاء رحلات وتقليص السعة التشغيلية في محاولة لاحتواء الخسائر.

وبحسب بيانات شركة Cirium، تم خفض السعة التشغيلية العالمية لشهر مايو بنحو 3%، بعد أن كانت التوقعات تشير إلى نمو يتراوح بين 4% و6% خلال العام الحالي، في حين قامت معظم أكبر 20 شركة طيران عالميًا بتقليص عدد رحلاتها. كما تتزايد المخاوف بشأن توفر الوقود، إذ تشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن أوروبا قد تمتلك مخزونًا يكفي لنحو ستة أسابيع فقط، وسط تحذيرات أوروبية من نقص محتمل في وقود الطائرات على المدى القريب.

وأوضح الكابتن الطيار ليث الرشيد، في مقابلة مع «العربية Business»، أن الأزمة تعود إلى منطقة الخليج العربي، وتحديدًا إغلاق مضيق هرمز، ما أدى إلى تراجع أو شبه توقف صادرات النفط إلى أوروبا. وبيّن أن نحو 50% من وقود الطائرات في أوروبا يمر عبر هذا المضيق، الأمر الذي وضع شركات الطيران الأوروبية أمام تحديات حقيقية، خاصة مع محدودية الاحتياطي المتاح فترة قد لا تتجاوز 6 أسابيع.

وأشار إلى أن التأثير لا يقتصر على نقص الوقود فقط، بل يشمل أيضًا ارتفاع تكاليف التأمين على الطائرات التي تعبر أجواء الشرق الأوسط، مؤكدًا أن هذه التكاليف لن تنخفض سريعًا حتى في حال توقف الحرب، نظرًا لاستمرار تصنيف المنطقة كمصدر مخاطر. وأضاف أن شركات الطيران الأمريكية تأثرت أيضًا بارتفاع أسعار الوقود، لكنها تبقى الأقل تأثرًا حتى الآن مقارنة بنظيراتها في أوروبا.

صيف مضطرب.. ورحلات أكثر عرضة للإلغاء

ولفت الرشيد إلى عامل آخر لا يقل أهمية، يتمثل في تراجع الحجوزات مع اقتراب موسم الصيف، حيث

بات المسافرون يترددون في الحجز المبكر بسبب عدم وضوح الأوضاع الأمنية، ما أدى إلى انخفاض التدفقات النقدية لشركات الطيران.

وأوضح أن العائلات التي كانت تخطط للسفر قبل أشهر، أصبحت تؤجل قراراتها حتى اللحظات الأخيرة، تحسبًا لأي تطورات.

وتوقع الرشيد أن يشهد موسم الصيف اضطرابات كبيرة، مع ارتفاع ملحوظ في أسعار التذاكر قد يصل إلى نحو 500% لبعض الرحلات، بالتزامن مع تراجع الطلب على السفر، خاصة السياحي والعائلي، نتيجة المخاوف الأمنية وارتفاع التكاليف، ما يضع شركات الطيران أمام معادلة صعبة بين تعويض الخسائر والحفاظ على الطلب.

وعن أكثر الرحلات عرضة للإلغاء، أوضح أن الرحلات الطويلة بين المدن الرئيسية ستستمر نظرًا لجدواها الاقتصادية وارتفاع الطلب عليها، مثل الخطوط التي تربط مراكز عالمية كدبي ولندن ونيويورك وسنغافورة، في حين أن الرحلات القصيرة أو «المغذية» قد تشهد إلغاءات واسعة، مع اعتماد المسافرين على وسائل نقل بديلة بعد الوصول إلى الوجهات الرئيسية.

التوقيت الأنسب لشراء التذاكر

وننصح المسافرين بعدم التسرع في شراء تذاكر السفر لفصل الصيف في الوقت الحالي، موضحًا أن الظروف الاستثنائية، المصنفة كقوة قاهرة، تمنح شركات الطيران الحق في إلغاء الرحلات وإعادة الأموال، ما يقلل من جدوى الحجز المبكر.

ودعا إلى الانتظار حتى أسبوعين أو ثلاثة قبل موعد السفر، لمراقبة تطورات الأوضاع واختيار أفضل الخيارات المتاحة بناءً على المستجدات.

الطيران منخفض التكلفة الأكثر تضررا

وحول تقليص السعة التشغيلية، أكد أن الوقود يمثل جزءًا من المشكلة وليس السبب الرئيسي دائمًا، مشيرًا إلى أن شركات الطيران منخفضة التكلفة هي الأكثر تضررًا، نظرًا لاعتمادها على هوامش ربح ضيقة ونسب إشغال مرتفعة لتحقيق الربحية.

ومع تراجع نسب الإشغال وارتفاع تكاليف الوقود، اضطرت هذه الشركات إلى إلغاء العديد من الرحلات غير المجدية اقتصاديًا، وهو ما يفسر أن النسبة الأكبر من خفض السعة التشغيلية جاءت من هذا النوع من الشركات.

كما أشار إلى أن بعض الشركات الكبرى تمتلك أدوات تحوط جزئية ضد تقلبات أسعار الوقود، إلا أن استمرار الارتفاع سيؤثر فيها تدريجيًا، متوقعًا احتمال خروج بعض شركات الطيران منخفضة التكلفة، خصوصًا في شرق أوروبا، من السوق بنهاية الصيف، نظرًا لحساسيتها العالية تجاه الخسائر.

فرص التعافي مع فتح «هرمز».

وفيما يتعلق بإمكانية تعافي القطاع في حال إعادة فتح مضيق هرمز، أكد الرشيد أن التأثيرات ستستمر فترة، إذ إن عودة سلاسل الإمداد النفطية إلى طبيعتها تحتاج وقتًا، كما أن أسعار النفط لن تنخفض بشكل فوري، في ظل استمرار مخاوف الأسواق من تجدد التوترات.

وأضاف أن تكاليف التأمين المرتفعة ستبقى قائمة، ما يعني استمرار الضغط على أسعار التذاكر.

مدته تصل إلى 3 أشهر..

«البحرين للتنمية» يطرح خيار تأجيل سداد القروض لعملائه

أعلن بنك البحرين للتنمية(BDB) ، البنك الرائد في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين، طرح خيار تأجيل سداد القروض لعملائه بهدف تعزيز السيولة المالية ودعم عجلة التدفقات النقدية في الاقتصاد البحريني. ويأتي ذلك تماشيًا مع توجيهات مصرف البحرين المركزي لدعم المجتمع لمواجهة الظروف الراهنة، وتمكين أفراده من تخطي التحديات القائمة.

وفي ظل مساعي مملكة البحرين للنهوض بالاقتصاد الوطني، يحرص بنك البحرين للتنمية على مواكبة تلك الجهود عن طريق توفير خيار تأجيل سداد القروض مدة تصل إلى ثلاثة أشهر. وبإمكان الراغبين بالاستفادة من هذه المبادرة، زيارة أيّ من فروع البنك، أو التواصل مع مديري العلاقات لتقديم طلباتهم.

وبهذا الصدد، صرّح علي العرادي الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية ببنك البحرين للتنمية قائلًا: «تشهد مملكة البحرين ظروفًا استثنائية في الوقت الحالي. وعليه، يجب اتخاذ بعض القرارات الحاسمة التي تصب أولًا لمصلحة المواطن. ومن هذا المنطلق، يأتي توفير خيار تأجيل سداد القروض ليُمكن عملاءنا من إدارة شؤونهم المالية بكفاءة أفضل. وإننا نرجو من الله عز وجل أن يحفظ قيادتنا الرشيدة، ويُسدد خطى حكومتنا الموقرة، ويحفظ بلادنا من كل سوء».